

[illegible]

[illegible]

يتوكلون على الله تعالى وعلى نفسه على التمسك بالوعدا على وعلى نعم المصالح
 مع بال المتعبد بها التمسك بمعنى الصورة المعنوية والذاتية ودون المعنى
 لا يتوكلون على الله تعالى ولا على نفسه على التمسك بالوعدا على وعلى نعم المصالح
 مع بال المتعبد بها التمسك بمعنى الصورة المعنوية والذاتية ودون المعنى
 لا يتوكلون على الله تعالى ولا على نفسه على التمسك بالوعدا على وعلى نعم المصالح
 مع بال المتعبد بها التمسك بمعنى الصورة المعنوية والذاتية ودون المعنى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

ويكفي ذلك على صحة خبر أن كبر في المطلق النقيض على حسب اعتبار الزمان
 سواء في نفس السبب أو في سبب السبب وبوجهة فلو أن النقيض الموجب للجملة
 السالبة يجوز من أن النقيض يقع على سبب كبره ويأمر جواز كون الحق بالوجهة
 من أن النقيض عند أعم من أن كبره زفعا فمستلزمي أولادها سواء ولد وان
 كان النقيض حقيقة هو ربح ذلك الشيء وولد وجهه أن يقال ربح كبره فمستلزم
 با وقوع جرة والسبب في حاشية شرح محمد بن أبي سفيان وولد غير أن في حاشية شرح
 المراد أنه إذا اعتبر الشيء في نفسه كماله فمستلزمه في نفسه وإذا اعتبره من حيث صدق
 على شيء كماله فمستلزمه من حيث صدق الشيء كماله فمستلزمه في نفسه فمستلزمه في نفسه
 نفسه وقول النطق بمحول على الجمل في قول النطق بمولات النطق
 المقصودات بمحول على الجمل باعتبار أنه لو اعتبر الشيء من حيث صدق الشيء في نفسه
 الصدق والكذب في الصدق فمستلزمه في نفسه ولذا اعتبره في قوله تعالى
 يا محمد في النقيض من الجمل في السبب فمستلزمه في نفسه صدق ما صدق كبره في الصدق
 والغير كبره في عطفه في قوله تعالى كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق
 مستلزمه في صدق ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق
 قوله تعالى ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق
 فمستلزمه في صدق ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق
 أن الصدق في الصدق ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق ما صدق كبره في الصدق



جوا وحصل منه الصورة المجردة وحده بان هذه الصورة كذلك المرئى الى كل
 الصورة المتصورة به القصد بغيره مطابقا لما في نفس الامر ضرورة ان كل المتصور
 واقع فيه ولذا لا يباين او يحصل منه الصورة لذلك ينبغي ان يكون حكم
 في الصورة المتصورة مطابقة في نفس الامر وهو المعنى الذي ينبغي ان يكون
 القصد بغيره غير مطابق لعدم حصوله فيه وهو ثبوت تلك الصورة المجردة على
 ان الصورة المتصورة بغيره تحذف بالاطلاق لعدم المطابقة في نفس الامر
 والصورة المتصورة به وايضا متصفة بمطابقة بقصدنا ما في ذاته رقيق وانما الفرق
 في حكم المتماثل لذلك المتصور فان الحكم بان الصورة المتصورة هي الصورة
 قد صار ملكه بنفسه فاذا كانت تلك الصورة صورة لثبات في نفس الامر
 كغيره من مطابقا في نفس الامر واذ لم يكن صورة له ونفسه لا يكون مطابقا
 بمعنى معنى المطابقة والاطابقة في الحكم مع ان المطابقة حكم لغير صورة له في الصورة
 وبما ذكرنا ان دفع ما عليه قبل ان الحكم بان هذه الصورة كذلك المرئى في حكمه بالاعتدال
 وحاصل ان الحكم فيه بفضل كل حكم في الحكم والافهم للتسلسل هذه فاما انهم
 لو كان الحكم على كل صورة تلك الصورة على ما كان متصفا بالثبات بفضل غير جميع
 ما اعتبره من الصور والجميع الى الوجود بل كان كذلك فيكون ذلك ويزيد
 ان الفرق في حده ان حكم تلك الصورة تصور او ادراكا للاف في موقف على
 كونه في حكمه بغيره انما في نفسه هو معنى كونه في الحكم بالشيء من وصفه في الحكم

حسن من جهة العقل و قد وجد في بعض النسخ ان الحكم عليه بوجوب
 كونه معلوما بالوجه المطابق و هو ان لا يكون معلوما بالوجه المتعارف فيه
 بل هو غائب في ذلك الوجه غير متصور و قد يجب اخباره عن حسن الظن و
 لا يجوز ان يوجع الحكاية و انما هو ان الرأى من جهة العقل المتعارف في
 وجهه و هو في هذا الوجه في تلك الرتبة و الصورة و انما لم يثبت فيه في هذا
 هذا الوجه لا يخرج عن ان الحكم و لا يجوز ان يوجع عدم تباينه في نفسه غير متغير في ذلك
 المعنى المتحقق انما كان له في وجهه في ذلك الرتبة انما كان له في ذلك
 ان يكون في ان يثبت في ذاته لا يختلف في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 في ذلك الرتبة لا يثبت في ذاته لا يختلف في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 العلم و انما لم يثبت في ذاته لا يثبت في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 ان معنى الكفاية انما لا يحتاج في العلم و انما لم يثبت في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 الاشياء و قد وجد في بعض النسخ ان الحكم و انما لم يثبت في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 كفاية الاشياء في معنى العلم و انما لم يثبت في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 ان العلم و انما لم يثبت في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 سبب مقتضى العلم و انما لم يثبت في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 و انما لم يثبت في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه
 في وجهه في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه

هذا هو الوجه الذي
 لا يخرج عن ان الحكم
 و انما لم يثبت في وجهه
 في ذلك الرتبة و انما لم يثبت فيه

او المتعلق

عدم

قوله

فتمک فيما يقتضيه وهو المبدأ الشرحه التي ينبغي عليها السنادة العنونه
 و هو قوله يعني ان الله رزقنا من رزقه حيث نقتل ان جعل الخواص المحبوه
 عن العقل كجراحهم سبب تعلمنا من حيث ان النفس في العقل
 المحققون على ان الله كسبها من الخواصات و النفس اللاحقه وان
 نسبة الادراك الى قوايه نسبة القطع الى الكسب و مقتضوا في ان صور الخواصات
 المادية يرسم فيها وفي الماديات سبب هذا في النفس يرسم فيها صور
 الكليات و يرسم صور الخواصات المادية و انما ان ما في الدنيا بناء على
 انما بسطه في صورة كنهها في صور الخواصات بناء على طينها فادراك النفس للخواصات
 انما بناء على انما ليس هناك ادراك من ادراك الذات في الادراك
 و ادراك ما هو في النفس من صفته فيهم ذهب جماعة ان جميع الصور
 الكليه الخواصات انما يرسم في النفس ان حلقه لا في الادراك كنهها في الادراك
 هو خواصات المادية لو كانت بناء على كنهها في ادراكهم بصور فيها حاد في
 ادراك ان الخواصات في ذلك الموضع من مملكة عالم تقع البصر لم تدرك الخواصات
 البصر لم يرسم فيها صورها و لا في تحت الارض و هذا هو الحق في ادراكها
 و ادراك تحت الخواصات الى هذه ضرورة ان لا بد من ادراك الخواصات المادية
 المحسوسة بعد غيبها و غير المحسوسة الشرحه عند من قال و من ذهب الى ان
 انما و على ان الماديات و على تقدير ثبوت ان الماديات لا يبعد عنه

فيما
 كنهها

من الاوضاع النسبية فانما هي توضع بحسب اعتبار نسبة الاركان والاعضاء
 اكر والاعراض النسبية وقالوا انما امور متباينة ليس لها معنى في اجتماع
 مختلف بحدك ليس ان هذا هو ذلك الحسبي في قولهم انما هو قولهم انما هو
 وفي بحث عن الاجتماع والافراق ولا انفصال بينهما من الاوضاع النسبية
 مع انهم قد عدوا من المميزات فكيف ينبغي ان يكون من الاوضاع النسبية فيكون
 من المميزات في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 وان اكر والاعراض النسبية بينهم في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 لا يجمع منها وكما في قوله في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 ويعد من النسبية المتبادرة الحسب كذا في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 والمميزات من امور متباينة لا يجمعها في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 وتكون اوضاع مختلفة ثابت بينها او عدمها في الافراق والجمع كذا في قوله لا يجمع هذا الاوضاع
 وروى النسبية من انهم النسبية والاضافة الى المتباين والاعراض
 لانما يجمع هذا الاوضاع في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 كما يضاف من الاوضاع اعم ان هذا مختلف في الاعراض انما هو من امور متباينة
 لانما يجمع هذا الاوضاع في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 لانما يجمع هذا الاوضاع في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 لانما يجمع هذا الاوضاع في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات
 لانما يجمع هذا الاوضاع في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات

الاجتماع لا يجمعها في قوله لا يجمع هذا الاوضاع لانما تقول بمعنى ان المميزات

فقال

المفارقة

واما بقابل من قابل و قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى
 ليدفع الى ان قيل ان المذكر من المسمى كحركة سبعة انه يحصل بعد ثبات الجسم
 في مكانه من ادراك كحركة سبعة ان نفس ما نشأ به فليس شي من ادراك
 انشي كحركة سبعة بل هو نفس ما نشأ به فليس شي من ادراك
 انشي المذكر كحركة سبعة بل هو نفس ما نشأ به فليس شي من ادراك
 الا كحركة سبعة بل هو نفس ما نشأ به فليس شي من ادراك
 و هو كحركة سبعة بل هو نفس ما نشأ به فليس شي من ادراك
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان
 قد مضى الى ان يقال في قوله قد مضى ليدفع الى ان

سواء كان متحركاً

ولا يقدر

فخرج المركب الفخري بقوله نسبة اذ المراد بها التبع والانسجام والانسجام
 على ان يكون له موضوع له هو النسبة كونه مختلفا عن غيره في وجه
 ذلك اني لم ينسب اليه احد الى ان ينسب اليه احد من القطع عن اعتبار المعتبر نظر المتكلم
 في بيان ان الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشيئين اما بالثبوت ان
 يكون ذلك او بالنفي انهما ليسا فكل من قطع النظر عما في النسبة من
 وجه فكل ما يكون من النسبة ثبوته او نفيه وهذا لا يكون في ذلك او لم يكن في
 ذلك النسبة على وجه تصحيح النسبة في هذا من الثبوت في وجه
 صدق ونفي حذف تلك كذا في وجه وهو الذي اذا لم يكن في الحقيقة
 هو النسبة واما الموضوع او المحمول عبارة عن شيئين ان يكون
 نسبة او نسبة بمعنى المصدر المبني للمضارع هو الذي يصف به النسبة
 لا يخفى في وجه يعني لا يشترط ان يكون النسبة ذهب ان يكون في وجه
 خبر ان يحصل التوازن في وجه النسبة ان تكون النسبة في وجه النسبة في وجه
 لعدم حصول اليقين في شيئا وانما وجود النسبة في النسبة ووجه من عليه
 بان النسبة في النسبة ووجه النسبة في النسبة في وجه او اني غشيت في النسبة
 فعدو النسبة في النسبة في النسبة في وجه او اني غشيت في النسبة
 ووجه من نسب النسبة في النسبة في وجه او اني غشيت في النسبة
 يحصل من النسبة في النسبة في النسبة في وجه او اني غشيت في النسبة

واما في الجواب على ما ذكره من ان العقل لا يتصور
 الا في صورة الحروف والاشياء فان هذا هو
 الوجه الذي عليه اهل الفلاسفة في جوابهم
 عن قولهم ان العقل لا يتصور الا في صورة
 الحروف والاشياء فانهم يجيبون بان
 العقل لا يتصور الا في صورة الحروف
 والاشياء لان العقل لا يتصور الا في
 صورة الحروف والاشياء لان العقل لا
 يتصور الا في صورة الحروف والاشياء

اربعین

مقام

مقدمة

في التلويح قيل عليه الى آخره يعني ان علمنا انه قد حصل في افادة العلم
بشيء ممكن افادة العلم موقفا على النواتر فانها كانت النواتر على كون
من ان وقوع العلم دليل بموقفه من النواتر موقوف على العلم ثانيا وهو
وحاصل الجواب ان نفس النواتر ليست بالعلم والعلم بان حاصل غيبهم العلم
بنواتر الزمان الموقوف عليه العلم بالعلم والموقوف على العلم فلا دور
على ذلك انه جعل وقوع العلم دليلا على النواتر والى دليل بالبرهان من العلم
به العلم بانه آخر وقيل انه يلزم على هذا ان يكون العلم بنواتره موقفا على
ما حقه ثانيا والمتقدم له مما هو علم وليس كذلك فانه يجوز حصول العلم بنواتره
وتلك التي بان العلم اذا كان حصلا لطريق الاخطار والتوجه الى معلوم
بالذات يكون العلم والعلم بالعلم معا حاصلين في الذهن فلا يمكن
الى احصاء العلم ثانيا ولذا ذهب اليه الى ان العلم والعلم بالعلم متحدان
وفيما نحن فيه كذا فان العلم احد الطرفين لا يجعل بعد التوجه اليه والنقص
الاظهار بخلاف اذا لم يكن كل طرفي الاختصار فانه متعلقا بمعنى ما حقه
حتى يحصل العلم بالعلم تامل وكذا حال كل معلول الخ فان نفس العليلة
نفس المعلول والعلم بالمعلول ليس العلم بالعلل الحكيمة معني انه اذا تم

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم

حکیم الفضل

نقطے

اُحلی

حيثما ايضا كذا قوة والتحقيق الى ان تحقيق الحواش خاصة الى اضعاف
 يتبع قوة السبب الجرسب للاعتقاد فاذا اتعبنا لغير اعتبار قوة المبرهن
 قوى الاعتقاد الى ان وصل الى العلم وفيه بحث انه ان اراد اجتماع التاكيد
 ليعتق قوة السبب الجرسب للاعتقاد انما لا يفي في جميع الاستنتاجات الواردة
 ارادوا اجتماع الاسباب التي تصدق على ان لا يوجب قوة السبب الجرسب لغيره
 ان كل واحد من الاخبار المتكلمة موجب للاعتقاد والاعتقاد المتكلم
 من خبر غير متعارف للاعتقاد المستفاد من خبر آخر متعارف ولا يوجب
 ويحصل جميع تلك الاخبارات قوة للطلل للاعتقاد بحيث لا يتبع احتمال
 التفتيش فلا يلزم شي مما ذكره ولما وهم الكذب في جواب عما كان قبل
 كيف يكون الخبر المتعارف سببا للعلم مع ايهام كل خبر للكذب على ان
 كلها فكل خبر ظاهري بل يوجب ان لظن الخبر السابق فلا يحصل السبب
 الى العلم اصله فاجاب بما لا يدخل في ايهام الكذب بل هو احتمال
 يحكم به العقل واما الخبر فيوجب الصدق فان قولنا زيد قائم يدل على
 ثبوت القيام لزيد ضرورة انه مؤكد كمن ما جاز تخلف المدلولات
 الواقعية عن اللفظ الذي عليه اعمد الحظوظ العقلية احتمل عند العقل

والعين المستفاد
 معقول واحد

ان يكون

ان يكون له لولد متخفا فلا يكون صادقا ومن هذا يخرج الجواب عما مر من ان
 يكون له وجب كذب الجوراء لعل في التسلية لا حكم قال المصنف انه في هذا القول
 غير ارجح اليه كماله في نفسه من غير ان يكون معونا الى غيره كما قيل في حق
 بن قريش بن عمرو قيل الام الامان بكلف انتهى وجه التكلف هو اعتبار النفا
 الاحتمالية حتى ان يلحقه تسليم كونه كفيلا لا تسليم انه خبر مبحوث الى الحق
 على ما قيل انه قال لا يهاجم الناس جهنما الى فانه لم يبق على دين الجاهل
 عليه السلام احد غيري والمراد بالاحكام النسب الجرمية والحمل على الخطا
 وهم لانه يخرج الاحتمالات التي هي اولى من الاحكام ونسبها ما ولو
 كان في قوم آخر من دفع لما قيل من انه يخرج من التعريف انما يعني انما قيل
 لعشر النوردي موسى عليه السلام وحاصل الدفع انهم وان لم يكونوا ينفون
 بالنسبة الى القوم الذي بلغ اليهم لكنهم ينفون بالنسبة الى غيرهم هذا
 خلاصة ما قيل عنه من انه اورد على ظاهر التوقف التوقف بغيره
 كقولهم نعم امر بغير شرع من قبله فقولهم بحيث لا يبلغه انه حصل من قبله
 فاجاب بولده ولو بالنسبة الى الآخرين انتهى وحاصله ان تبليغ الثاني
 ليس بالنسبة الى من بلغ الاول اليهم بل هو بهذا المعنى يعاوى الى ما اذا

الشيء

مكتوب

كيفية حكم

رحمه الله حيث قال في شرح القاصد ان النبي انما ان بعث الله ليعلم الناس
وكذا الرسول النبي ويدل عليه قوله قد بشر طه في الخ فاتهم بغيرهم انهم
عنده كل الجوزة انه لم يعلم انه قد يختلف اختلاف في الغرض من الرسل
والنبي يقال بعضهم انهم انما وبيان لكل رسول نبي وكل نبي رسول لا فرق
الا في المقوم فانه من حيث قال الله تعالى ارسلناك وعلى مقادير الرسل
ومن حيث انما قيل في بعض الاحكام يسمى النبي واما اهل البيت فليسوا
فيهم الا من رجع وقال بعضهم ان النبي اعم لان الرسول اعم من حيث كونه
محمدا ومحمدان النبي كما فيه الحديث واما اهل البيت والائمة واما انهم
ان الرسول اعم ومحمدان انسان او كونه معجزة بخلاف النبي فانه محض الانسانية
ووجه قوله تعالى وجه النبي ان العطف يدل على التفاضل فكما ان يكون النبي
حاجبا للنبي او مساويا او اخلا او اعم فلا جاز ان يكون مساويا او اخلا
في بعض المرات كما قال السكاك في كل من هو مني وليسما قبل طه انما
فكان رسولا نبيا ولا ان يكون مساويا او اعم لان النبي اعم من كل ذلك
بما انهم في النبي لا في غيره والاخص فلم يحتاج الى ذكر النبي في غيره
ان يكون اخص وفيه بحث لانه يجوز ان يكون بينهما عموم ومخصوص من

بسم

بسم

انما

مسألة

ورد

في

في قوله لم يظلمه ما سبق وعلى تقدير التسليم يجوز ان يكون ذكره لاعتقاده بغيره
بري ان كنه الخائن مستلزم لتحق العام مع ان ذكر النبي بعد الرسول كان
قوله وذكر الكتاب موسى انه كان مخلصا وكان رسولا نبيا وفي قوله
وذكر الكتاب اسما جليله كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا ولا جرح هذا
قال المحقق بغيره دون يد له عليه وقد دل الى حيث ان تأييد ثمان يكون
بأنهم روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله
وقيل ان الرسول منهم قال انما نبينا وثلاثة عشر تابعه في قوله اني انفسه
فان شرط الخ اذا كان النبي اعم فاجتنبوا في بيانه فقال بعضهم الكتاب
شرطي الرسول بخلاف النبي فانه يجوز ان يكون بالوحي وبالعلم
وبما التنبيه في المقام والكتبت به واربعة الخ روي انه علم سيدنا
ان كتاب فقال ما به واربعة كتب منها علي آدم عشرة صحف وعليه
نحوه بحمدته وعليه ادرين ثلثون صحيفه وعليه ابراهيم عشرة صحف
عليه عيسى وموسى عليهما السلام وداود وحمل المقام ومحمد صلى الله
عليه وآله وسلم والابن ابراهيم والارواح في العالم الان يكتفي الخ
بعد ما ذكره السبعة الشرفه في سورة في شرح المواضع وقال بشرط في كل

في النسخه
تفسيره

في قوله

قوله

ان يكون معه كتاب سواء انزل عليه او على من قبله كل يكون على ما امكن
منه من حفظ لفظه لئلا يتبدل النص ومجود الاحتمال لا ينفذ وله اذكريهم
في ويمكن ان يقال آية اي يمكن ان يجازيهم الاقرض ان كور مع انزل
القول بانه يجوز ان يتكرر نزول الكتاب كمنزول الفاتحة فانه لم يكرر في
نزلته اسمي الله في كل فيباليه ما سبق ان مجرد الاحتمال غير كاف في باب
في وتخصيص بعض الصحف الى جواب سوال كانه قبل لو كان القول متكررا على
الرسول فاجوبه بتخصيص بعض الصحف ببعض من ادبيات على ما في الحديث
وحاصل الجواب ان لا صحة الراوية وعلى تقدير تسليم صحة التخصيص في
اولا واشترط بعضهم الى حفظه قوله فاشترط بعضهم الى معنى ان
الشرح الجديد في الرسول وقالوا انه يشبه لغة منجه في خلاف النبي فانه
قد يكون التفسير بترقي من قبله ورده للمولى الاستدلال اذ حاصل كلامه
كان في الرسول كما قال الله تعالى في حقه وكان روحه للفتيا مع انه لا يخرج من عالمه
لبنيا و ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعة كما مر في العاصم في تفسير قوله
وكان رسولنا يدا على ان الرسول لا يرمي ان يكون نفسه شريعة لان اولادهم
كانوا على شريعة من غير ان يدا في لحيه الى اولاد من الرسول

يتكرر
بالسبع المراتب

ح

تفسيره

اشارة
او قد

قوله

خبر النبي

في جوابه
 لا يجوز له
 ٩٤

غير اني خارجا لو ليس بمواز ولا خبر الرسول له ولغيره الحصة بالنسبة
 فان الخبر الصادق بالنسبة اليه هذه الامة متحدة في الخبر والرسول
 هذا تحصيل تعميم الحق في قوله اسباب العلم الحق نكث قوله قبل عليه
 الحق المتبني اني حاصل ان تعريف المجردة غير ما يقع له حول سحر من يدعي النبوة
 وليس ينبغي فانه يصدق عليه انه اعراف في العادة قصد به اظهار صدق
 من يدعي النبوة والا ولي ان يقول يدخل فيه خارق للنسبة ليدخل فيه الامر
 الخارق الذي يظهر على الكاذب على وفي مداه على مباشرة الاسباب
 السحر فانه مباشرة لا سبابة حاصل الجواب الاول الحق الامر الخارق في
 مداه على الكاذب في دعوى النبوة ممتنع حادي من الله نعم لا الخارقة
 فعل الله يخلفه لا فها صدق النبي فلو اظهره على الكاذب يكون نصفا
 للكاذب وهو محال على الله نعم فظهر الخارق على وفي الدعوى على
 المتبني محال وهذه الجواب على ما تقرر عنه هم من ان الامر الخارق
 الذي قصد به اظهار الصدق فعل الله بلا واسطة لان المصدق عليه
 باليس من قبله فمخالفه على به الصادق اظهارا لصدق لا يخلفه على
 الكاذب لا ينبغي ان يصدق الكاذب منه لقوله لا كاذب في العلم الجلي

المتبني

صا د عا ح

صا د عا ح

على ان جميع الكلمات عارضة بما دونه من غير واسطة فان لم يتم ذلك
وانما قدما الكاذب كونه في دعوى النبوة لانه كونه ظهورا لخارق الخواص
على يد الخاتمة لانه لا يوجب قصد بقى الكاذب لانه حال الكذب بخلافه
عليه الاحاطة وهو ان يظهر او خارق للعادة على يد الخبيث على خلاف
بانه خارق للعادة قصد به اظهار صدقه وليس بمنفع ظهوره بل واقع على
في حق مسلمة الكذاب انه دعوى لا عور نصارت عليه الصبر عور او غلبه فيه
على وفق ما ادعاه لان ان يقال المراد بالقصد ارادة الفاعل وهو الله تعالى
الاعلان لا على من يتبعه او لانه شرط في النبوة ان يكون فعله قبح لا يبرأ
منه ولا ينقص بالقرينات الى اخره يعني ان جوار ظهور الخارق على النبوة
لا يصح نقضا التعريف المعجزة اذ لا بد في النقض من تحقق العادة والاك
ان يقال كل ان يكون انسان ليس خارق فبره نقضا على تعريف المعجزة
الناظر في قولنا ايضا الخارق لا يصح فرض صدوره الخارق على يد الكاذب المتقني
فخرج خارج من التعريف بقوله قصد به اظهار صدقه لان اظهار الصدق
فرض وجوده ولا صدق في مادة المتقني فلا يكون الخارق الظاهر على يد
معجزة فان قيل على هذا يقع الاتساق بين المعجزة وسحر المتقني ان كان

المتأثرة

مبين

في كل

المتأثرة

المتأثرة

المتأثرة

المتأثرة

المتأثرة

السحر على هذه الطريقة فمخرجها من انه لا يمكن معارضة الشيء
 فعل الله لا يدخل مباشرة الاسباب فكله على كل من ياتره عاونه على
 الفاضل الخفية والحق ان السحر قد يكون من الخلق فانه ربما يحتاج الى
 لا يكون معه ولا يشارك الوقت والكان ونحوها انتهى وفيه انه لا يتدخل
 في عدم كون الفعل من الخوارق ان يكون جميع شراطه وياكل
 ان يكون بعد مباشره الاسباب سواء كانت تلك الاسباب مقهورة او لا
 لو لم ان يكون حركة البطش اليه من الخوارق لموقف على هذه الاحياء
 والخصائص وصلى البدن التي ليست مقهورة للبشرى شيء وطول
 هذا الجواب يدفع النقض بالخوارق الذي يظهر على بد الخفية وكون
 الاسباب محسوسا لا يتجلى الى الجواب الاول عن انه لا يظهر على بد
 ادعائه النبوه ولذا اعمل العوم هذا الجواب انهم لم ينفطوا لعدم
 السحر الخوارق بل الاظهر ان مرادهم بسمه المتبني مطلق الخوارق الذي
 يظهر على المتبني ونومجارا فان قيل كرامته الخ انما هي من غير
 بطريق الجمع بانه يخرج منه كرامات الاولياء لعدم فساد اطاره وصدق
 منه مع انهم قد فاضوا من المعجزات لان المقصود التخصيص من خلق الخوارق

المصادر في هذه المسألة
 كشاف السوفى في فهمه
 كفاية السوفى في فهمه
 في فهمه

حصل

٢

فله

عاونه

على الويل انما كرامته به ونظره في الخلق وان دل على صدق النبي
 ايضا باعتبار انه حصل للوحي هذه الكرامة بمقتابته وما قيل في الخوا
 من ان ليس المراد بقصد اظهار الصدق ان يكون العرض منه اظهار
 الصدق لان افعال الله ليست بمعلقة بل المراد ان يكون ذلك الفعل
 كناية ولا شك ان كرامات الويل يدل على صدقه ويكلف صدقه
 انه لو كان ظهور الخارق على غيره من النبي والاحلى صدقه لانه
 في المعجزة ان يكون ظاهر على من به هي النبوة ليعلم انه تصديق له
 منه والارحاضات جميع الارحاض وهو الخارق الذي يظهر في النبوة
 هي ارحاضا لكونه تاسيما لقاعدة النبوة من آله ورحمته الخابطون
 كسبيل الشبهة متعلق بالكرامات اي لشبهة تانظر على
 يد الويل بانتهى على النبي باعتبار انه صدق من الويل مهتبا لاجل النبي
 فكانه صدق من النبي والتعقيب متعلق بالارحاضات اي تعقيب ما
 قبلها قوله حوالا مكان اه معني ان العلم ان يكون هذا المكان مقصودا

بغير

فهم

بعد البعثة من مصدر

فهم

على الامكان الخاص والمعني ان التوصل بالنظر الصحيح في العلم ليس ضروري ولا مدعي التوصل
 ان لا يتوصل الى اصحابه التعرف اهل السنة والجماعة بالانتماء اليه ضروري ولا يجوز ان يتوصل
 بالانتماء اليه ضروري ولا يجوز ان يتوصل بالانتماء اليه ضروري ولا يجوز ان يتوصل

النتيجة

النتيجة هي النظر الصحيح انما هو بطريق تجري العادة وليس بطريق
العامل المكنى انما يجوز ان يتوصل وان لا يتوصل بالنظر الى ذات العمل
كما العالم فانه يجوز ان يتوصل به الى العلم بوجود المصانع وان لا يتوصل
واما القوية الى صفة حصول النظر الصحيح فيه فهو لا يتوصل في الامكان
في نفسه ولا يمكن العام صحتها هو ان العلم المتبادر كما لا يخفى وكذلك
امكانها ما هي كذلك فانه لا يمكن العلم المتبادر بحالها في حرفة المصانع
التوصل بالنظر الصحيح الى العلم ليس بطريق سواء كان التوصل بطريق
ضروريا او بطريق الاخذ او كما هو مذاهب الحكماء او بطريق التولية كما هو
مذاهب المعتزلة او كما يكون ضروريا هو بطريق جري العادة كما هو مذاهب
أهل السنة فيصير التعريف على المذهب المذكور في سبب التعريف في حاشية
شرح المحقق العنبري واما ما قيل يمكن التوصل فيها على ان العلم ليس
حيث هو دليل البصيرة في التوصل بالعلم بل كلفه امكانه ولا يخرج عن
هذا بان لا يتغير فيه اصلا ولا اعتد بوجوده يخرج عن التعريف
لم يتغير فيه كونه او فيه النظر بالصحيح الى المشتغل على شرط العلم
وكان لا يتغير في العلم بل يمكن التوصل وليس هو سببا للتوصل ولا يتغير

في كونه فسادا

م

والاول

[illegible]

باسمہ تعالیٰ

مجلس

المؤلفون

وہو و زہد و تقویٰ
کہو و سوغ اللہ و سوغ
وہو و زہد و تقویٰ
کہو و سوغ اللہ و سوغ

[illegible]

[illegible]

المذكور كون غمما ما لم يرد على ارضه العلم بالمتعلقة المذكورة فلهذا العلم المذكور
 في امره ان يخرجه من العلم ليس مقتضيا بل بالمتعلقة بالمتعلقة في ان العلم المذكور
 وكل حادث في علمه وانما العلم المذكور على التوقف والدليل هو العلم المذكور
 وتكون العلم حادث في كل حادث في علمه وانما العلم المذكور على التوقف والدليل هو العلم المذكور
 فحينئذ لا بد من العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 قال بعض المتأخرين ان العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 صحيح محققا وانما العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 صوابه ولبسنا على وجود العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 وانما المراد من العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 وهو لا ينافي في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 يحصل في هذا المقام فقال بعض المتأخرين ان العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 المتعلق بالمأخوذة مع الترتيب المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 في المتعلق بالمأخوذة مع الترتيب المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 على تقدير ان يكون المراد بالامكان في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 انما هو علمه بغير جعل الترتيب المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
 قوله المراد بالعلم المتعبد في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور

المتعلق

نائب

مقتضيه

المتكلم

والمراد

فصل دوم

الشيخ

دکتر

المستطير

10

اختيار الزعم من العلمين اذ الزعم ههنا اذ هو بين العلمين كسب الصدق من
 العلمين لما فضل الغضبة مع الغضبة كسبها قال الغاضب الغضبي في حق
 رتبة شخص السوء و انكسر لخصه فانما حكمه اذ هو موجود سواده و حكمه حكمه
 بوجهه وكذا اذا رتبنا ما جاء به الحكم فاما حكمه اذ هو موجود سواده و حكمه حكمه
 شيئا منه و انما في ذلك الغضبة و كذا في العلم بالغضبة لثبته في الغضبة
 المذكورة كان حاصله من العلم بالغضبة و كذا في العلم بالغضبة لثبته في الغضبة
 الدال على الغضبة الغضبية على ما ذكره في قوله العلم الدال براد و انما في العلم
 المذكور ليس حاصله من العلم بالغضبة لثبته في الغضبة لثبته في الغضبة
 و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 انما في العلم بالغضبة لثبته في الغضبة لثبته في الغضبة لثبته في الغضبة
 و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 جمعا باصدا الشكل الاول و القياس كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 بالمقدسات كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله
 كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله

ط

في قوله

مطلب



العلم

ما يميز

وجوه

متحدون

فله

لا يخفى بدون شك ان زيادة ما حاصل ان العلم يتبع انما كذا من العلم
 كما كان او غير من ولا تفرقة انما تفرقة العلم بالزوم وما اورد به بعض
 الفضلاء من ان بعض غير البين هو الاحتياج الى الوسط وان لم يكن
 تصور الطرفين كافيا في انهم ايا الوسط من جهة الزوم وانما
 يقع الاحتياج الى الوسط لا يستلزم الوجود في البطلان او لا
 غير البين وجود الزوم لما كان متساويا للزوم والحوار غير النقص
 ان فطن كيفية التدرج شرط الاشياء في كل شكل فالزوم بالزوم
 العلم بغير فطن كيفية التدرج ولا شك في تحقق الزوم في كل
 ويمكن ان يقال المطلق لا يلدش الاشكال الباقية باقية او انما هو
 دليل حقيقة وهو الاشكال الاول لما ذكره السيد السند في شرح المحضر
 ان حقيقة العلم مستند للزوم على الزوم عليه وقضية الزوم
 في بعض الصفات بعض موضوع الكبرية في تدرج في حكمه ولا شك
 كما لا عمن في حقيقة الاشكال الاول من لا حرفة الاشكال الباقية باعتبار
 اشياءها على الاول حصل العلم بالشيء من غير ان يكون بين العلمين
 فبذلك علم على معنى يرد على هذا هو نفسه وكذا في السابق اعني قوله

من قسطنطين ليد انما عرفت في قصده على المقدمات التي يلزم منها
 بطريق المحسوس هو ان مجرد المساوي للترتيب على انفسه فينقل منه
 المقطوع مع انما ليست بدليل لان محض ما وقع فيه يكون ان لا يكون
 من المقطوع انما هو المساوي للترتيب ثم منها من انشا الى المقطوع المهم
 ان لا يلاحظ في الاثنا في ما يفقدان النظر في الاعتبار عن كون
 المتكافئين وانما انما في مقتضى في الحسب انما قال انما في
 الى ضعف لان الاستدلال على ظاهره ولا فائدة على تخصيصه وحصل
 قوته على تخصيص الموقف غير محمول نعم من يلاحظ في غير المقطوع
 المشترك على ما في ذلك في شئ وهو ان الذي بالبيان ان
 اوله ان المراد بالترتيب ان يكونه انشا الى آخره ثم يذكر ان المراد يعلم
 انصاف لمن اقدم مقدم في الذكر في العلم ونحو المقطوع في المقطوع
 وانما في النسبة الى المقطوع ما يقتضيه احد الزعم العلم في آخره
 ان يترفع على احوالها في المقدمات مع الترتيب ومن المفرد والمقطوع
 للغير لا خوفة مع الترتيب في كل ما ينطبق في كل ما ينطبق في كل
 على العرف والعدل على ما يشهد في المقطوع في المقطوع في المقطوع
 بالمرور في المقطوع في المقطوع في المقطوع في المقطوع في المقطوع

عالم

المنع

فيه شيا في المقطوع

يراد

بالمقطوع

فدا الله

فان العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 فكذلك حيث علمه العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 حاشا ان لا يخلو قدر ارادة العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 . يعني ما يفرم من العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 سواء كانت متفرقة او مترتبة كقدر العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 بالانفرد الذي في العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 مطبقا لان معنى مطابقة العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 اراد بالقدرة المترتبة فقدرة العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 بان العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 فخصه من العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 بالاول بان يرد من العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 فيحصل التطبيق وتطابق العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 الكلام لادارة ظاهرة العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 هو انه في كل من العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 الاول اعني ان العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 هو ان يكون كمال التعريفات العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم
 فلهذا العلم بعالم محض حيث لا يتوسط بينه وبين العلم حقيقة العلم

فرد

المقصود من الكلام بيان كفاية في التصديق بالبرهان في المقصود من الكلام
 الى ان الفرق الذي يدل على صدق قول الذي يظهر الله على به قصد من اظهار
 عند الحق انما كان في الذي لم يقصد ان يقاها به اظهار صدق كالحق الذي يظهر
 به التناقض في المقصود اظهار صدق لان كذا معلوم بالبرهان في حاله من الحق
 ولا يحتاج كذا في المقصود الاستدلال به ولا بد من الفرق في الاعتقاد
 وكالحق الذي يظهر على به الحق ولا يكون موافقا لجماد فان المقصود بانه يعل
 قصدا في حق من ان يعلم المقصود بالتصديق ام لا فقلت من الفوائد فان اذا
 فالحق موافق للمعنى على يد على البرهان علم ان المقصود بانه يظهر التصديق فان المقصود
 شئ في كذا ان لا يكون خارقا او لا يكون موافقا للمعنى او لا يكون على يد
 علم ان المقصود بانه يظهر التصديق او لا يوجد كذا ان كذا كذا السبب الذي فقلت
 في شرح المواضع حيث فكل الجمع اهل الحق والشرع على وجهه في المقصود
 الكذب في اول المعجزة انما فقلت على صدق من كذا في الرسالة انما يظهر من كذا في
 او لا جاز عليهم التقرؤ ولا فقلت في كذا البطلان لا الفوعة في كذا
 وفي كذا انما فقلت في المعجزة انما يدل على صدق من كذا في الرسالة انما يظهر من كذا
 وهو الاصل في كذا ما الذي في كذا عليهم اظهار البرهان في كذا كل حكم على كذا
 كذا في كذا ما الذي في كذا البطلان ولا الفوعة في كذا انما يظهر من كذا في
 صدق من كذا في الرسالة فقلت في كذا البطلان في كذا انما يظهر من كذا في

التصديق

الجمع

فيه

لا ياتي الى كذا

التي

منه

[illegible]

۱۰ علی الشیخ موقوف

وغيره من السادة العظام
والأفاضل وقف عليه والالزم
لوجه الرسالة مستدليا بها

افراد و انجمن‌ها

انقبض عن احتمال النقبض في نفس الامر بان لا يكون نقبضه كذا
 وانما يخرج الجدل المركب فيقبل الخط بان نقبضه بمقتضى نفسه وعدم احتمال
 النقبض عن العالم بان لا يجوز جعله نوع نقبضه بل ونقبضه عن احتمال
 عن العالم بعدم احتمال في حال خروج النطق ولا يفور كالفات بان
 هذا احتمال في العالم فيخرج بقلب الحبيب في وجهه ما فيه شبه النطق
 فيجزم عدم الاحتمال في محبتهم عدم احتمال في نفس الامر فيقول
 عدم احتمال النقبض هو عدم يجوز العقلي لا يجوز الاحتمال الذي على
 في تعريف العلم والارز خروج العلم والعادة عن النقبضات الاحتمال
 في انقبضها كان في غير احد من العلم ان يقبضها ان لم يقبضها في احتمال
 في نفسه ان لا يخرج من النقبض في العالم فانه لا يجوز في العقل في نوع
 بل هو على تقدير ان النقبض فلا وجه تخصيص عدم الاحتمال في العلم
 ولا فائدة من عليه وما ذكرنا لك طهر ان ما قاله في العلم في شيء من ان ليس
 هذا الوجه من العبد في وجه الحسن ما فيه لان معنى النقبض في العقل هو في
 على ما ذكرنا الصريح وهذا هو معنى عدم احتمال النقبض في العلم والاحتمال
 فهو المتبادر من العبارة فانما اذا قلنا هذا لا درك في خبر ذلك الاحتمال
 متبادر من انك في حال مع قطع النظر عن شأبه في العالم فلا بد من ذلك
 لا نقبضه فيكون لا يزول فيك في الدلال في غاية البعد في

لهم

يتعجب

احتمال عدم النقبض

[illegible]